السياسة الاقتصادية بين التقارب والتنافر

(٢ - ٢)

د. عبد الجبار محمود العبيدي

ثانياً: السياسة الاقتصادية بعد الثورة الصناعية

ان التحول من الرأسمالية التجارية إلى الصناعية بعد اكتشاف الطاقة البخارية جاء مترافقاً مع انبثاق سياسات اقتصادية جيدة انتظمت في منظومة مفاهيم اقتصادية مستقلة لتعبر وبانسجام مفاهيمي عن حاجات هذه المرحلة التي اقتضت حسر دور الدولة وتضييق نظامها ليقتصر على اداء وظائف محددة وانطلاقاً من الافتراضات الاساسية للنظرية الكلاسيكية التي تقوم على:

١-السلوك العقلاني والرشيد للافراد.

٢-قدرة سوق المنافسة الكاملة على تحقيق التوازن التلقائي من خلال آلية الاسعار.

٣-تجانس وتوافق مصالح الافراد والمجتمع.

انطلاقاً من ذلك فقد ترتب على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ما يلي:

بالنظر لمحدودية وظائف الدولة التي تعني ضمناً محدودية نظام ايراداتها (في الظروف الاعتيادية) في حدود استهلاك الدولة جزءاً من الدخل القومي كمقابل لقيامها بتلك الوظائف (التقليدية)، وبما ان تلك الوظائف (حسب الفكر الكلاسيكي) غير منتجة فان نفقات الدولة هي ايضاً غير منتجة (من هنا جاءت تسمية الدولة المستهلكة) لذا فهي تمثل اقتطاعاً من الدخل القومي ومدخرات الافراد تتم على حساب التراكم، وما هي في المحصلة غير تحطيم للقيم، ويمكن تلخيص اساسيات السياسة الاقتصادية في فكر الكلاسيك بالأتي:

١-حياد السياسة المالية انطلاقاً من قانون ساي، وحصول اكبر المنافع في ظل غياب أي تدخل للدولة.

٢-موازنة الميزانية.

٣-خير الميزانيات اقلها حجماً.

٤-وبما ان الكلاسيك يرون في تراكم راس المال المحرك الاساس للنمو، وهذا مصدره الربح، لذا فانهم اعتبروا كل ما ينقصه شراً، لذا فالضرائب شر، وما دامت كذلك فان "خيرها اقلها سعراً".

٥-اما القيام بالاعمال العامة فقد احتكم الكلاسيك إلى ذات المبدأ الذي يحكم قيام الافراد بها وهو مبدأ الربحية وتوفر العائد المالي انطلاقاً من المطابقة بين مالية الدولة والمالية الخاصة.

٦-اما بالنسبة للتضخم فقد وقف منه الكلاسيك موقفاً حازماً كعنصر منحل على تدفق العملية الانتاجية والاستقرار الاقتصادي هدف السياسة الاقتصادية.

وهكذا لعب الفكر الاقتصادي والسياسات الاقتصادية القائمة عليه لمرحلة نشوء وقيام الرأسمالية في توفير اهم مصدر للنمو والتطور (بالمفهوم الادواتي) الا وهو التراكم الرأسمالي. فالمهم في أي فكر: ان يكون معبراً ومستجيباً لمقتضيات وحاجات المرحلة التاريخية بمواصفاتها الكيفية والماهية، وكان منطقياً ان تنتهي مبررات سيادة هذا الفكر عندما تحقق للنظام منتهاه على صعيد التراكم. فمنذ اصبح التراكم (مجسداً في فيض رأس المال) مشكلة النظام، كف الفكر الكلاسيكي عن ان يكون معبراً عن حاجاته رغم كل الاضافات ليترك المكان لنظرية لاحقه.

ثالثاً: السياسات الاقتصادية بعد الكساد العظيم

ان الاختلالات في شروط التوازن والنمو للانتاج الرأسمالي وتعاقب العجز في قدرة الرأسمالية على تجديد الانتاج دون اختلالات في التوازن متوجة بالكساد العظيم عام ١٩٢٩ (التي انجبت الفكر الكينزي) ادت إلى انعطاف خطير في الفكر الاقتصادي واتجاه السياسة الاقتصادية. فبعد ان كان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية محذوراً حسب الفكر الكلاسيكي، وغير مبرر من وجهة نظر مبررات النظام الطبيعي، وقانون (ساي)، لطابع الانفاق الاستهلاكي الذي يتسم به انفاق الدولة، وحفاظاً على مبدأ التراكم ومدخرات الطبقات المالكة يصبح الانفاق التبذيري والمصطنع "تبعاً للحاجات المصطنعة التي تستمد مبرراتها من الطاقات الفائضة من غلق السوق او توسيعه لا من التلبية الانسانية".

على هذا الاساس فان النفقات الاستثنائية (غير العادية) التي تستدعي ايرادات استثنائية ستجد ما يبررها دائماً (ضمان النمو ورعاية الطلب الفعال والخروج من الازمات وتقليل امد الدورة)، وجدير بالذكر ان الحروب، وبالذات الحربان العالميتان اللتان خاضتهما البلدان الرأسمالية "باعتبارهما تمثلان تاريخين اضافيين إلى فترات الرواج الطويلة التي انعم بها النظام في ظل الاكتشافين التاريخيين: صناعة السكك والسيارات" كقوى خارجية قوية عملت على احباط اثر العوامل الانكماشية المتمثلة في ميل الاحتكارات الى خلق طاقات فائضة لا تقدر على امتصاصها، وقد ساهمت في توسع الميزانيات الحكومية بجانب دور الفكر الكينزي في جعلها موضع اثارة مستمر حتى في ظل السلم مع مدرك نقل الحروب إلى خارج المتروبولات، أي إلى حواشي النظام كمحرك للسياسة الخارجية الامبريالية.

ان تدخل الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية، والمبالغة في هذا التدخل الذي كان معاصراً للدور العسكري لها، ينبغي تحليله بدقة متناهية بالنسبة للبلدان النامية للوقوف على ما يمكن الافادة منه وهي بصدد حرب البناء وتعزيز الاستقلال، ذاك ان دور الدولة الرأسمالية في الاقتصاد ليس حديث العهد الا انه حديث بمبرراته التي القت بالفكر الكلاسيكي خارج الضرورة كنتيجة للازمة الاقتصادية في الثلاثينيات، وليس لاسباب تتعلق بزيادة الانتاجية او الدخول في منافسة النشاط الخاص للتأثير على حجم الناتج القومي. بل ان المسألة اصلاً لا تتعلق بهذا الموضوع قدر تعلقها بضرورة خلق مجالات متجددة لاستيعاب الطاقات الانتاجية الفائضة التي يميل النظام من اجل تخفيض امد الدورات الاقتصادية، ومواجهة التدهور الميلي للربح، إلى خلقها (من خلال الابتكارات كقانون مهم في تطور النظام).

ان هذه التحولات في جسد النظام الرأسمالي هي التي اوجبت من جديد مغادرة الليبرالية (الانتقائية) وتحول الدولة الرأسمالية مع الاحتكار وظهور الشركات ما فوق الاحتكارية، إلى دولة كلية السيطرة (توتاليتارية) تدوس بقدمها الليبرالية التي رفعت لواءها البرجوازية ولكن ليس من خلال المساس بالدساتير وحقوق الانسان الظاهرة والبرلمانات وانما من خلال الطلب إلى علم الاجتماع في تطوراته الاخيرة على يد تالكوت بارسونر بتحقيق عناصر التكييف بشكل مقبول عبر تطويع وتعديل وتهيئة البشر لملاءمة النظام النائي للعقل والمحدد لمجال الحرية بديلاً عن نفي النظام ليوائم حاجات العقل.

على ضوء ما تقدم اجد من الضروري ازالة اللبس الذي علق بعلم الاقتصاد (بعد ان تم عزله عن علم الاجتماع على يد اوغست كونت) وتحول معناه إلى اشكالي مذ كينز ليعني علم التبديد والتبذير والعسكرة والدمار والتلوث، لكي نستجلي حقيقة المرتكزات المرجعية في هذا العلم الذي صار دراسة لتعظيم الارباح او علماً للحساب (حسب سيسموندي). وبحكم طبيعة العملية الرأسمالية ونمط الاستخدام لانجازات العقل ونتاجاته في العلوم والتكنولوجيا فقد صارت دراسة الاقتصاد (في انفصاله عن علم الاجتماع) رديفاً لتعظيم الالم والشفاء والكدح والاستلاب ومصادرة الحريات وتسييد التضليل والتجهيل.

الخلاصة:

١-كان علم الاقتصاد علماً للتقتير في ترافقه بتحقيق شروط التراكم ولكنه تحول إلى علم للتبذير عندما تحقق للنظام الرأسمالي منتهاه مع توقف اسباب النمو.

٢-ارتباط علم الاقتصاد بعلم الاجتماع باعتباره علماً اجتماعياً.

٣-ان السياسات الاقتصادية التي رافقت تطور النظام الرأسمالي حتى بعد الحرب العالمية الثانية كانت سياسات تطهريه (بيورتانية) زهدية حفاظاً على معدلات التراكم الرأسمالي.

٤-تحديد ميزانية الدولة (انفاقها وايراداتها) خدمة للتراكم والحيلولة دون قيام الدولة بالتبذير والفساد وشن الحروب.

٥-ان التراكم الرأسمالي تحقق مع الليبرالية، وان الاخيرة كانت صمام الامان والحافز للتراكم.

٦-ان متطلبات التراكم اقتضت الانصراف عن الرعاية الاجتماعية مقابل تحقيق الرعاية الاقتصادية (الانتاجية).

في الهم الاقتصادي

ثقافة البورصة واولويات التعاطي بها!

حسام الساموك

ظلت تطلعات الفرد العراقي اسيرة واقعه ومفردات حياته المتواضعة من دون ان تفعلها متغيرات العصر التي ملأتها المستجدات وصقلتها شتى التحولات.

كان اقصى ما يحلم به قطاع المتعلمين ان يكون للمرء دار سكن وان زاد في طموحاته عليه ان يتبجح بان له حساب توفير في البريد، وعندما فرضت المتغيرات الحسابات المصرفية في حقلي التوفير والجاري ظلت المناقشات حامية الوطيس - ربما - حتى اللحظة في مدى شرعية التعاطي في الشؤون المصرفية، رغم ان عدداً لا يستهان به من فقهاء المسلمين، ومن شتى المذاهب اقر بشرعية ذلك.

وبرغم ان التداولات في البورصة تعرف على مفرداتها اغلب شعوب العالم منذ ما يزيد على مئتي سنة، وان نصف القرن الماضي احالها إلى فعاليات جماعية وشعبية، بمعنى ان يتجه كل من يوفر هامشاً من موارده لاقتناء اسهم في هذه الشركة او تلك، كمظهر من مظاهر الضمانات المستقبلية الا اننا في العراق، ما زال رهط كبير من متعلمينا، بل مثقفينا يجهل ابسط اوليات البورصة، في حين يعدها كثيرون انها لا تختلف كثيراً عن نشاطات المقامرة.

ولعل ما تدركه كل المجتمعات المتمدنة ان البورصة في أي بلد، انما هي مرآة عاكسة لعافية الاقتصاد الوطني، فضلاً عن وعي المتداولين بآلياتها لما تعبر عنه من مظهر حضاري لبرامج الاستثمار الشخصي للموارد ووسائل توظيفها بما ينمي تداولاتها ويحقق ضمانات تعزز الدخل الفردي ان لم تصنف عليه ما يبني مستقبلاً باهراً له ولافراد اسرته.

ان ما يجدر ان يتوضح باستمرار، مقياس نمو الموارد الوطنية بمقدار تصاعد الاستثمارات الفردية في الاوراق المالية حين يبدو غالبية المواطنين شركاء في تمويل المشاريع الانتاجية متعددة الاصناف في ذات الوقت الذي تتيح تداولات البورصة مورداً مضافاً لما يحققه المرء من مورده الاساس كدخل محدود او متغير.

وحين نتطلع لاولويات شيوع ثقافة البورصة وضرورات انتشار فعالياتها، لا نغفل حقيقة من الضرورة ادراكها مسبقاً، ان هذا الحقل المتنامي والمعبر عن فاعلية العملية الاقتصادية، لا يمكن ان يخلو هو الآخر من حالات فساد يمكن ان يعكر صفو انسيابيته عبر ممارسات مدانة وتضليلات مقصودة، لكن ما ينتج من توجهات واعية للتعاطي مع تلك الممارسة لابد ان يعزل كل انماط الابتزاز والتوريط والتضليل وحتى الاستغفال، بل ان الآليات السليمة المعبرة عن وعي الجموع الساعية للتداول في نشاطات البورصة ستعزل بالضرورة كل الممارسات المرضية والمدانة.

ان شفافية التداول في البورصة لا بد ان تتجسد في ضوابط وثوابت تتسم بآليات النزاهة والاداء الآمن الذي يكفل مردوداً يعزز مسيرة الاقتصاد الوطني فضلاً عن ضمانات امينة لاحقة للاستثمارات الشخصية. وبالتالي فان ثقافة البورصة تبدو مرحلة واعدة لدور الفرد في تفعيل اقتصاديات مجتمعه.

خبير في اصلاح النظام الاداري:

جهازنا الاداري بحاجة إلى تقنية المعلومات الحديثة

كريم الحمداني

ورث العراق فساداً ادارياً ضخماً في مختلف جوانب الحياة نتيجة السياسات الخاطئة المتبعة منذ عقود، وما زال هذا العبء ثقيلاً على مجتمعنا العراقي الذي يتطلع بعد التغيير لبناء عراق قوي ومستقر واصلاح اداري يتسنى له ان ينهض بمؤسساته المختلفة.

عن موضوع الفساد الاداري في العراق وكيفية مكافحته والحد من هذه الظاهرة الخطرة التي تعاني مؤسسات ودوائر الدولة اليوم منها التقينا الدكتور جواد كاظم الموسوي من المركز العراقي لمكافحة الفساد الاداري الذي حدثنا بقوله: ان للفساد الاداري في الدولة مصطلحات وعناوين مختلفة منها الرشوة واستغلال النفوذ والثراء غير المشروع والاختلاسات وتزوير الانتخابات او التدخل فيها وتعيين الاقارب والمحاسيب في مناصب ادارية لا يستحقونها وغير مؤهلين لها او هدر اموال الدولة وتبذيرها وعدم الحرص على المال العام، كل هذه الامور تجعل كيان الدولة كياناً خاوياً سرعان ما ينهار وينتهي ولا يمكن ان يكون هناك تطور اجتماعي او سياسي واقتصادي والدولة تعاني من كل هذا الفساد الاداري.

ما هي المتطلبات والاسس الواجبة لانجاز الاصلاح الاداري؟

ان نسبة كبيرة من الجهاز الاداري في العراق يغلب عليها التمايز الطائفي مما تسبب في عدم توازن بين فئات المجتمع العراقي وبالتالي ولد حالة شعور بالغبن والظلم عند غالبية المجتمع والكراهية فيما بينهم، وان البنية التحتية في المؤسسات المهنية والتجارية والصحية وجميع الدوائر الخدمية في العراق قد تعرضت إلى حالة انهيار بسبب الفساد وان ادارات الدولة تعاني من حالة التضخم والبطالة المقنعة مما يتطلب اعادة بناء الجهاز الاداري على اساس مدروس وسليم وعلمي حسب الكفاءة، ان الجهاز الاداري بحاجة ماسة إلى تقنية المعلومات الحديثة من الانترنت ووسائل الاتصال الاخرى التي تساهم بسرعة نقل المعلومات وتوفير الخدمات الضرورية للمجتمع، فضلاً عن ضرورة استخدام النظام اللا مركزي في العملية الادارية وذلك لنجاحها في الدول المتطورة مدنياً واقتصادياً ووضع دوائر رقابة شديدة تساهم في القضاء على الرشوة والفساد اضافة إلى وجود برلمان يمارس مسؤولياته بحصافة، وصحافة حرة تعي دورها في تعرية عمليات الفساد الاداري الحاصلة اليوم، وارساء نظام اقتصادي متطور وذي نمو متصاعد مما يجعل مستوى دخل الفرد متكافئاً مع حاجاته، ليكون ضماناً له تجاه كل امراض الفساد الاداري مثل الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ.

بعد غياب الاداء الرقابي

البضائع الاجنبية الرديئة تغزو اسواقنا

يحيى الشرع

شهدت السوق العراقية ولا تزال حركة كبيرة في دخول البضائع الاجنبية ومن مختلف المناشئ، الكهربائية والغذائية والادوات الاحتياطية والمكائن...

اغلب هذه الواردات وللاسف لا تتصف بالمواصفات القياسية.. تزوير المناشئ وجهة الصنع هما السمتان الرئيستان لهذه البضائع.

(الحدث الاقتصادي) تجولت في بعض الاسواق التجارية الرئيسة للاستيراد وكانت محطتنا الاولى مع مهند الواسطي تاجر ادوات احتياطية في السنك الذي قال: للاسف غياب الرقابة الحكومية شجع اغلب التجار والشركات على استيراد ادوات احتياطية من دول مثل تايلند والصين واندونيسيا وتايوان وطبع الاغلفة (الليبلات) لتشير إلى انها مصنعة في اليابان وامريكا والمانيا.. لتباع باغلى الاسعار لكنها لا تتسم بالمواصفات الصناعية السليمة وللاسف تدخل القطر وبسعر لا يصل إلى (٢٠) دولاراً وتباع بـ (٢٠٠) دولار وهناك نوع يباع بسعر (٤٠٠) دولار وسعره الواصل لا يتعدى (٥٠) دولاراً للقطعة الواحدة. شاطره الرأي تاجر مواد كهربائية قائلاً ان التزوير يجري بشكل منتظم وهناك تجار يتعاملون مع مطابع لطبع علامات تجارية دولية على المستورد الرديء مؤكداً ان حركة الاقتصاد والسوق العراقية تشهد سرقة علنية باسهام رسمي ومحلي ودولي اذ لا تخضع وارداتنا إلى مراقبة صارمة من قبل التقييس والسيطرة او الكمارك.

محطتنا الثانية كانت في التقييس والسيطرة النوعية والتي وجدنا انفسنا في متاهات اللقاء الصحفي الكل يتهرب من المقابلة لكننا استطعنا ان نجد بعض الاجوبة لاسئلتنا منها لماذا هذا الاهمال وغياب دور هذه الدائرة؟ أحد الاشخاص الذي رفض ذكر اسمه قال ان تعدد المنافذ الحدودية وتدهور الوضع الامني وقلة التجهيزات المالية والمختبرية والخوف من بعض التجار وغياب الحماية الحقيقية للدولة جعلنا نغض الطرف عن بعض التجاوزات والحل بيد الدولة، فيجب عليها ان تشرع القوانين لحماية الاقتصاد العراقي..

في منطقة الكرادة وشوارعها المزدحمة تجارياً كانت لنا وقفة مع بعض المواطنين المتسوقين من المحال التجارية. نعمان كريم موظف في الصناعة قال تمكنت من شراء بعض الاجهزة الكهربائية للبيت بعد ان غابت عقوداً لكن للاسف فوجئت بها مصنعة تجارياً وغير مطابقة للمواصفات القياسية، على سبيل المثال اشتريت تلفازاً ماركة (باناسونيك) فتبين بعد عطله انه صيني.

فيما شهدنا ظاهرة تصاعد مفتعل لاسعار المواد الكهربائية وهذا ما اكده اغلب المواطنين في الشارع.

محطتنا الاخيرة كانت مع الدكتور ضياء المكوطر رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستهلك العراقي ونائب رئيس اتحاد الاقتصاديين العراقيين الذي قال للاسف ان حركة السوق العراقية تشهد نشاطاً كبيراً ولكن بشكل فوضوي ومن دون ضابط اقتصادي يحمي هذه الحركة فهناك تحدث سرقات كبيرة لاقتصادنا ومنها سرقة شركة اوراسكوم للهاتف الجوال حيث تلاعبت وتحايلت هذه الشركة وتمكنت من سرقة الاقتصاد العراقي باسعارها الخيالية وخدمتها الرديئة. وتطرق إلى حالة السوق بقوله: حركة السوق العراقية والاقتصاد بحاجة إلى تفعيل قوانين الاقتصاد والنظر في بعضها ووضع الثوابت والاسس لعملية دخول البضائع على مبدأ الثواب والعقاب القانوني ويتعين على الدولة وضع الضوابط اللازمة لضمان دخول بضاعة صالحة ومطابقة للمواصفات.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٥	١٤٧٥
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

حركة سوق المواد الانشائية

المادة	الكمية	السعر بالدنيار
السمنت العادي	طن	١٩٥٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢١٠٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٥٥٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٤٥٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	٨٠٠٠٠